

تحديات البنوك التجارية في إدارة المخاطر الائتمانية وفق إتفاقيات بازل في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر

Challenges of commercial banks in credit risk management Under the Basel conventions in Arab countries with reference to Algeria

ط.د. جماع مخطار

أ. جباري عبد الجليل

أ. عيساني ربيع

مخبر الدراسات التنمية المحلية و الدراسات الاقتصادية

جامعة خنشلة، الجزائر

المركز الجامعي ببريكة، الجزائر

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر

mokhtar.djamaa08@gmail.com

djalildjebari@hotmail.com

Rabie-ai@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2018/11/25

تاريخ القبول: 2019/05/24

الملخص: تهدف هاته الدراسة إلى تبيان أهمية إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، حيث أن لجنة بازل سنت معايير مدروسة من أجل الإدارة السليمة والوقاية من المخاطر، ولكن هاته المعايير المتمثلة في الحد الأدنى لكفاية رأس المال، بالإضافة إلى طريقة التصنيف الائتماني، شكلت عائقا في تطبيقها وحاجزا أمام البنوك لمزاولة نشاطه، لذا كانت إشكاليتنا عن التحديات التي تعيق تطبيق معايير بازل لإدارة الائتمان في الدول العربية مع الإشارة حالة إلى الجزائر، حيث إعتدنا المنهج التحليلي فكانت النتائج المتوصل إليها أن التعديلات على مفهوم كفاية رأس المال وطرق حسابه ونسبته فإن الأنظمة المصرفية العربية غير متطورة، ولا تتوافر لديها أنظمة رقابية قادرة على قياس ومعالجة المخاطر المعقدة، كما أن الإعتماد على التقييم الذاتي لمعظم منشآت المؤسسات المالية، بدلا من الإعتماد على التحليل والتقييم الدقيق للمخاطر وهذا نظرا لنقص الكفاءة المهنية والتكلفة، أما في الجزائر فإن بنك الجزائر لا يتمتع بالاستقلالية التامة فيرخص لمنح قروض للمؤسسات لمجرد قرارات سياسية.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر؛ منح الائتمان؛ إتفاقية بازل؛ كفاية رأس المال؛ تصنيف إئتماني.

Abstract: This study aims to illustrate the importance of credit risk management in commercial banks, as the Basel Committee has enacted well-thought-out standards for good management and risk prevention, but these standards of minimum capital adequacy, as in addition to the method and cost of credit rating, It was an obstacle in its application and a barrier to the banks to carry out its activities, so we were concerned about the challenges that impede the application of the Basel standards for credit management in the Arab countries with reference to Algeria, we adopted the analytical approach and the results reached that the amendments to the concept of capital adequacy The methods of calculating and attributing it, Arab banking systems are not developed, they do not have control systems that are able to measure and address complex risks, and rely on the self-evaluation of most of the activities of financial institutions, rather than relying on analysis and accurate assessment of risks and this due to the lack Professional competence. In Algeria, the Bank of Algeria does not enjoy full independence and is authorized to grant loans to enterprises solely for political decisions.

Key Words: Risk management, Credit grants, Basel Convention, Capital adequacy, Credit rating.

JEL Classification: G21- G32-E58.

*مرسل المقال: جماع مخطار (mokhtar.djamaa08@gmail.com)

المقدمة:

تسعي البنوك التجارية بغية زيادة عوائدها والحفاظ على مكانتها السوقية أمام منافسيها، إلى تنويع خدماتها و استثماراتها ولكن هذه الأخيرة تفرض على البنوك تقبل زيادة المخاطر حجما ونوعا، خاصة تلك المتمثلة في منح القروض للمؤسسات والأفراد، هذه الخدمة تتطلب شروط ودراسة مستوفية قبل الاستفادة منها وتتطلب مراقبة دائمة، لأنه أي تخلف عن الدفع سيؤدي إلى تراكم الأقساط وبالتالي عدم تمكن من التسديد، لذا يتطلب من البنك وخاصة إدارة الائتمان المتابعة والمراقبة لحالة العميل لتفادي الوصول حالة عدم الدفع، هذا ما أكدت عليه لجنة بازل لاحتواء هذا الخطر لا بد من رفع من رأس المال البنك لمواجهة مختلف المخاطر لاسيما المخاطر الائتمانية التي كانت سببا في ظهور أكبر الأزمات، ولكن بالمقابل تواجه البنوك التجارية مشكلة في تطبيق معايير لجنة بازل للإدارة السليمة للائتمان.

إشكالية الدراسة : نسعى من خلال هذه الدراسة الكشف عن الصعوبات التي تقف أمام التطبيق السليم لمعايير بازل لإدارة الائتمان وذلك عن طريق الفصل في الإشكالية التالية:

ما هي التحديات التي تعيق البنوك التجارية في إدارة المخاطر الائتمانية وفق معايير بازل في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر؟

أهمية الدراسة: نسعى من خلال هاته الدراسة إلى تبيان أهمية العمل بمعايير بازل للحد من المخاطر عامة والمخاطر الائتمانية بشكل خاص وهذا لأنها معايير مدروسة وهي نتاج مؤسسة مختصة لها خبرة في المجال المالي والمصرفي.

أهداف الدراسة : تهدف هاته الدراسة إلى تبيان العراقيل والصعوبات التي تواجه البنوك التجارية من أجل إدارة الائتمان على حسب ما نصت عليه لجنة بازل من خلال الاتفاقيات التي أصدرتها، حيث أنها تتطلب رأس مال معتبر وكوادر فنية مؤهلة للتطبيق السليم لتلك المعايير.

منهج الدراسة : للإجابة على الإشكالية المطروحة، استخدمنا المنهج التحليلي لغرض إظهار وتحليل أساليب إدارة الائتمان والمخاطر التي تتعرض لها، وتبيان إمكانية إنتهاج معايير بازل كأسلوب للوقاية من المخاطر.

هيكل الدراسة : ولمناقشة جوانب الدراسة تطرقنا إلى المحاور التالية:

- التعريف بالبنك وأهدافه
- إدارة المخاطر الائتمانية وإتفاقيات بازل؛
- تحديات تطبيق مقررات لجنة بازل في إدارة المخاطر الائتمانية.

1. التعريف بالبنك وأهدافه

1.1. تعريف البنك التجاري: تذكر المصادر العلمية بأن كلمة بنك مشتقة من الكلمة الإيطالية بنكو وهي عبارة عن منضدة خشبية كان يجلس إليها الصرافون في مدن إيطاليا الشمالية في أواخر القرون الوسطى لشراء وبيع واستبدال العملات المختلفة خلال فترة ازدهار التجارة في تلك المنطقة .

والبنك عبارة عن مؤسسة مالية تتعامل في النقد وكافة وسائل الدفع الأخرى ويقوم بدور الوسيط الماليين المتعاملين من الأفراد و الشركات ويعمل على تأمين حاجات العملاء المالية من خلال تقديم والتعامل مع مجموعة من الخدمات المالية وضمن مجموعة من القواعد المحلية والدولية، ويعرف البنك التجاري بأنه المنشأة التي تقبل عرض الودائع وتعمل على خلق القروض (دريد ، 2012، صفحة 36)

2.1. وظائف البنك التجاري: تعددت وظائف البنوك التجارية وفقا لمتطلبات التطور في النشاط الاقتصادي مع مرور الزمن ومن هذه الوظائف :

أ. قبول الودائع بشقي أنواعها: تعتبر من أقدم الوظائف وأهمها، إذ تمثل الودائع المورد الأساسي لقيام البنوك التجارية بنشاطها، لذلك يطلق عليها اصطلاح بنوك ودايع.

وبعني قيام المصرف بقبول الودائع هو أن يتلقى مبلغا معيناً من العملة الوطنية وذلك مقابل التزام البنك أمام صاحب هذا المبلغ أن يرد المبلغ إليه بناء على طلبه وفي أي وقت يشاء، إذ تمثل الوديعة تعهداً من البنك لصاحب الوديعة في رد مبلغ الوديعة أو أي مبلغ يطلبه المودع في حدود مبلغ الوديعة في أي وقت يرغب فيه المودع بذلك. ومن الجدير بالذكر لأجل حماية حقوق المودعين نظراً لاشتراك البنوك على اختلاف أنواعها بقبول الودائع المختلفة، تشترط البنوك المركزية بموجب قانونها المصرفي على أن تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة من الودائع الإجمالية لكل بنك كاحتياطي نقدي إلزامي أو قانوني.

إن أهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من بنوك متخصصة هو قبولها للودائع المصرفية على اختلاف أنواعها وكما يلي (طاهر و ميرال روجي سماره، 2013، ص 155-157):

1. ودايع تحت الطلب: وهي حسابات بنكية تمنح المودع القدرة على التعامل بالشيكات من خلال منحه دفتر شيكات تسمى أيضا (Checkable deposit) أو الحساب الجاري، ويمتاز هذا النوع من الودائع بقدرة العميل (المودع) على القيام بعمليات السحب والإيداع والتحويل دون قيود زمنية .

2. ودايع التوفير: وهي تلك المبالغ التي يقوم المودعين بإيداعها بالبنك التجاري حيث يحصل من خلالها المودع على دفتر خاص يبين دفعات الإيداع و السحب حيث تمنحه الحق في الحصول على نسبة فائدة معينة عادة تكون أقل من الودائع الثابتة مع إمكانية إجراء عمليات السحب في أي وقت، إلا أنها لا تمنح المودع حق السحب بموجب الشيكات.

3. الودائع الثابتة (الأجلة): تمثل تلك الودائع التي يتم إيداعها لفترات طويلة بتاريخ استحقاق يتم الاتفاق عليه بين كل من العميل والبنك بحيث يقوم البنك من خلالها بدفع نسبة فائدة محددة.

ب. **منح الائتمان** : يعرف الائتمان كما يلي (محمود، حسين، و سهيل ، 2014، ص 127) :

الائتمان لغة من الأمانة يقال : ائتمن فلان فلانا على الشيء: أي جعله أمينا عليه، ويقال استأمنه أي طلب منه الأمان والطمأنينة والعهد والحماية والذمة .

أما الائتمان في الاصطلاح كتاب المالية والمصارف "فهو مبادلة قيم حاضرة بقيم آجلة او هو إمداد العناصر العاملة في ميادين النشاط الإقتصادي بالنقد الحاضرة أو ما يقوم مقامها لتيسير المبادلات. ويرى البعض أن الائتمان هو " الإقراض النقدي المباشر، أو السلعي غير المباشر، الإقراض السلعي غير المباشر عادة ما يأخذ صورة إهمال في السداد يمنحه البائع للمشتري ".

ت. **الوظائف الحديثة للمصارف التجارية:**

ومن هذا المنطلق سنقوم بإيضاح لبعض هذه الخدمات التي ينبغي على الجهاز المصرفي لأي بلد أن يقوم بتقديمها إلى زبائنه من أجل تنمية وتطوير الخدمة المصرفية والرقى بها إلى مستوى الخدمة المقدمة من قبل المصارف المتطورة، وهي كما يلي (صادق، 2014، ص 46-58):

ت.1. **عملية التسديد و التوريق:**

إن عملية التوريق أصبحت من الابتكارات و الإبداعات المهمة والحيوية التي ينبغي أن تقوم بها مصارفنا حيث بإمكان هذه الأداة أن تضع حلولاً جذرية لمشكلة فجوة التمويل، حيث أن حالات يتم ملاحظة أن الودائع تنمو بدرجة أقل من النمو في القروض وعليه لابد للمصارف أن تبتكر آليات جديدة لأملاء الفجوة في تمكين الزبائن المقترضين من تأمين احتياجاتهم الائتمانية، إن ظاهرة التسديد أو التوريق عندما تستعملها المصارف وهي آلية أو أداة تستعملها من أجل زيادة سيولة محافظها، ولا مكان استمرارها في تقديم خدمات متميزة إلى المقترضين ولتقليل الحاجة لتجميع رأس المال جديد، إن صيغة التسديد تعتبر من الأدوات أو الصيغ الفعالة والحيوية من أجل مساعدة المصارف في حل مشاكل محفظتها لكونه يعد نوع من أنواع الاقتراض المستندي، أي اقتراض أموال مقابل سندات يقوم المصرف بإصدارها، كما تساعد المصرف على تحريك القروض خارج الميزانية العمومية للمصرف واستبدالها بأوراق مالية تباع وتشترى في السوق لغرض استثمار أموالها في مجالات أخرى مربحة.

ت.2. **البطاقة الائتمانية:**

تعتبر هذه الأداة من أفضل أنواع الخدمات المبتكرة في المصارف التجارية، حيث تتلخص في منح الزبون بطاقة بلاستيكية تحتوي على معلومات تتضمن اسم الزبون، ورقم حسابه، وبإمكان الزبون وبموجب هذه البطاقة أن يتعامل أو يستفاد بالعديد من الخدمات التي يحتاجها من المحال التجارية والمتفقه مع المصارف على قبولها منح الائتمان أو التسهيل لحامل هذه البطاقة، كما يتطلب عليه أن يسدد قيمة هذه الخدمات إلى المصرف خلال مدة متفق عليها من تاريخ استلامه قائمة عن المشتريات التي قام بها خلال فترة ماضية وتحصل المصارف على مزايا منها:

- أن المردود الذي تحصل عليه المصارف من خلال هذه الخدمة كونها تتقاضى عمولة بيع من المحال التجارية

ومحلات الخدمات من قيمة المبيعات التي جرت بواسطة هذه البطاقة.

- وتستفاد المصارف من خلال استثمار أموالها إلى حدود كبيرة بما تسمح به الموارد المخصصة لاستثمار.
- كما تضمن المصارف جزء كبير من الزبائن المستفيدين من هذه الخدمة كمتعاملين دائمين لها.
- ويقوم أصحاب المحال التجارية ومحال الخدمات المشترك بالنظام المذكور إلى فتح حسابات مختلفة مع هذه المصارف من أجل تسهيل أعمالها.
- يعتبر هذا النظام جزء من تسويق الخدمة المصرفية.
- الترويج عن خدماته بالإضافة إلى ضخامة العائد الذي تحصل عليه المصارف أكبر من تكاليفه.

ت.3. صناديق الاستثمار: وهي وحدات مالية تجمع نقود الاستثمار من المستثمرين لأسهمها وتستخدم الأموال لتكون محفظة متنوعة من الأوراق المالية الصناديق الاستثمارية، كما أنها تعتبر من الأدوات والوسائل لجذب الودائع أو مدخرات الجمهور وبالأخص منهم صغار المستثمرين، ومن أهم هذه الصيغ والأدوات في تعبئة ودائع جمهور المودعين هي صناديق الاستثمار، والتي اعتبرت الآن أداة مهمة في نقل وتجميع المدخرات، وقد بدأت بأعداد متزايدة وكبيرة حيث أصبح عددها اليوم الآلاف الصناديق، وبإمكان المجتمعات وبالأخص منها الإسلامية أن تنمي وأن تستفاد من المميزات التي تقدمها هذه الصناديق، وبالتالي تحقق منفعة للفرد والمجتمع وتحقق نوع من التكافل الاجتماعي والاقتصادي بين أبناء المجتمع الواحد.

ت.4. خدمات التأجير التمويلي: وتعتبر هذه الخدمة من الخدمات المبتكرة في الكثير من دول العالم المتقدمة وهي تشمل على تأجير المعدات التي تتضمن الموارد والأجهزة الصغيرة من المكاتب إلى الطائرات التجارية والناقلات الضخمة، وهذا النوع من التأجير يمثل مصدرا تمويليا للمنشأة المستأجرة يعوضها عن امتلاك هذا الموجود، ومن خلال عقد الإيجار تعفى الشركة المستأجرة من مهمة تدبير الأموال لشراء هذا الموجود، وبالمقابل يكون لزاما عليها أن تدفع إيجار دوري للمؤجر يضمن له تغطية تكلفة هذا الموجود وتحقيق عائد معدله قريب من معدل الفائدة على قرض مضمون بالإمكان الحصول عليه لقيامه بالشراء، لذلك لو أنها فعلت ذلك فلن تدفع شيئا من مواردها لشراء هذا الموجود، لكن عليها أن تدفع للمقرض دفعات نقدية تكفي لاسترداد قيمة الموجود وسداد الفوائد عليه، لذلك فأن أهم ميزاته:

- لا يقدم المؤجر خدمة الصيانة.
- لا يجوز للمستأجر إلغاء العقد.
- إن قيمة الإيجار المحددة في العقد تكفي لتغطية قيمة الموجود إضافة إلى تحقيق عوائد مناسبة.
- أما بالنسبة للتأمين على هذا الموجود فتكون من مسؤولية المستأجر وكذلك الضرائب.

ت.5. الصيرفة الإلكترونية: إن هذه الخدمة بالإمكان أن تساعد في تحسين كفاءة عمل الشركات ومن هذه الخدمات هي مقاصة الصكوك - الاستشارة المصرفية - والإدارة النقدية وكذلك بطاقة المديونية وهي عبارة عن بطاقة للوصول تستخدم للقيام بالعمليات الإلكترونية والسحب النقدي من الحساب ومكائن الصرف الآلي التي توضع في الأماكن العامة للقيام بالعمليات المصرفية وسحب النقود، كما توجد أيضا خدمات وحدات نقاط البيع

وهي تربط إلى كمبيوتر المصرف والتي عن طريقها يمكن نقل الأموال من حساب المشتري إلى حساب البائع عند القيام بعملية الشراء، وعليه فإن الصيرفة الإلكترونية يمكن أن تمثل قناة جديدة وضخمة للخدمات المالية والمصرفية.

ت.6. خدمات وحدات الثقة : والتي تعد إحدى الخدمات المصرفية المتطورة والتي استخدمتها الكثير من المصارف في الدول المتطورة والتي تعتبر أحد المجالات الاستثمارية الحيوية والمهمة، والتي يتم من خلالها جمع المدخرات من الجمهور بصفة خدمات غير إيداعية وعن طريق الاستعانة بالأشخاص المتخصصين في المجال الاستثماري يتم توظيفها في الأوراق المالية المتاحة للتداول في سوق الأوراق المالية.

3.1. أهداف البنوك: تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي (غازي، 2014، ص 57-58):

أ. الربحية: تسعى إدارة البنك دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب البنك، إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة، هو حجم الأرباح التي تحققها فإذا حققت الإدارة أرباحا أكثر فإن ذلك يعني أنها أكفأ من غيرها، كما أن الهدف الرئيس لإدارة البنك التجاري هو تحقيق الأرباح، وحتى يتمكن البنك من تحقيق الأرباح ينبغي أن تكون إيراداته أكبر من تكاليفه.

ب. السيولة: تعبر سيولة أي أصل من الأصول عن مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، وبناء عليه فإن البضاعة أكثر سيولة من العقارات، والذمم المدينة أكثر سيولة من البضاعة، أما السيولة في البنك فتعني قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والمتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين، ومقابلة طلبات الائتمان، لذلك يجب على البنوك أن تحتفظ بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة، لأن البنوك ليست كبقية منشآت الأعمال تؤجل سداد ما عليها من مستحقات ولفترات قصيرة، فمجرد وجود إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تكبد البنك خسائر كبيرة مما قد يعرضه للإفلاس.

ج. الأمان: لا يمكن للبنوك التجارية أن تستوعب خسائر تزيد عن رأس المال الممتلك، فأى خسارة من هذا النوع كفيلة بخسارة جزء من أموال المودعين، وبالتالي إفلاس البنك، لذلك تسعى البنوك توفير أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات المخاطرة العالية، وإلى تنويع المناطق الجغرافية التي يقدم خدماته فيها، لأن عملية التنويع تساهم في تنويع ودائع البنك والقروض التي يقدمها مما يقلل من احتمالية حدوث سحب كبير ومفاجأة تعرض البنك للعسر المالي.

2. إدارة المخاطر الائتمانية واتفاقيات بازل

1.2. مفهوم إدارة المخاطر المصرفية:

وهي الإدارة التي تقوم بتعريف وتحليل وتطوير والاستجابة إلى الانحرافات من خلال دورة حياة البنك بهدف تقليل هذه الانحرافات ومعالجتها، بإستخدام مؤشرات الأداء للمساعدة في إدارة الأعمال الرئيسية والمخاطر المالية، ويتطلب الأمر منها أن تحدد المقاييس ومراقبة المخاطر حسب أنشطة البنك مع ضرورة تقييم نماذج ومنهجيات وفرضيات إدارة المخاطر (دريد ، 2012، ص 232).

كما عرفت لجنة التنظيم المصرفي إدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية FSR إدارة المخاطر بما يلي (مهند، 2010، ص 118):

بانها تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديددها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان ما يلي: فهم المخاطر :

- إن المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة.
- إن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.
- إن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.
- إن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.
- إن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.
- إن حوافز الأداء المطبقة في البنك منسجمة مع مستوى المخاطر.

2.2. أساليب التعامل مع المخاطر: هناك ثلاثة أساليب يمكن استخدامها في التعامل مع المخاطرة ، هي (بلعزوز، قندوز، و حبار، 2013، ص 50-51) :

أ. تجنب المخاطرة (Avoiding risk): يرفض الفرد (أو المنشأة) أحيانا قبول خطر معين، وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، مثل ذلك تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري معين وتفضيل وعاء ادخاري آخر أقل خطورة، وعدم شراء سيارة لتجنب حوادث السيارات، ومن أمثلة ذلك في المؤسسة المالية امتناع البنك عن منح القروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية، أو عدم الاستثمار في الاوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.

ورغم أن تجنب الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر، إلا أنه قد يحرم المجتمع من إنتاج سلع أو تقديم خدمات معينة لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة.

ب. تقليل المخاطرة (Reducing Risk): أما في هذا الأسلوب فإن المؤسسة المالية ولتقليل المخاطر تقوم بـ:

- رصد سلوك القروض من أجل استبانة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكرا .
- تقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم (Asset and Liabilities Management) والتي يجري تصميمها لذلك الغرض.

ج. نقل المخاطرة (Transferring Risk): إن شراء التأمين هو إحدى وسائل نقل المخاطرة من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر (شركة التأمين) بيدي إستعداده لتحملها مقابل ثمن.

هناك من أشار إلى خمسة طرق للتعامل مع المخاطر، فأضاف إلى العناصر الثلاثة السابقة، العنصرين التاليين:

د. إقتسام المخاطرة (Mitigation): يعني قبول بعض المخاطر وتحويل بعضها (أي أن هذه الإستراتيجية تجمع بين التجنب والنقل).

ذ.التحوط (Hedging) : يمكن تمييزه عن التأمين بأنه نقل المخاطرة مع التضحية بإمكانية الربح .

3.2. أهداف إدارة المخاطر: يمكن القول بداية أن أي نظام لإدارة المخاطر يجب أن يعمل على تحقيق العناصر التالية (محمد ، 2010، ص 57):

- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك؛
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك؛
- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة؛
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها؛
- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي؛

4.2. أنواع المخاطر المصرفية:

تختلف الأدبيات المصرفية في تصنيفاتها لأنواع المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي باختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين الذين تناولوا موضوع المخاطرة. إذ تصنف بعض الدراسات المخاطرة على المستوى الكلي إلى نوعين هما:

أ.المخاطرة النظامية (Systematic Risk): هي المخاطرة الناجمة عن تقلبات الظروف الإقتصادية العامة التي تؤثر على الصناعة المصرفية كافة. وبما أن الموجودات المصرفية الأكثر مخاطرة هي القروض Laons الممنوحة إلى منشآت الأعمال التجارية الكبيرة فإن احتمالية التعثر في تسديد هذه القروض يرتبط بصورة وثيقة بالتقلبات الاقتصادية. إن مدراء المصارف يستطيعون التأثير في المخاطرة النظامية بزيادة حساسية محفظة الائتمان إلى الظروف الاقتصادية من خلال زيادة نسبة القروض إلى منشآت الأعمال الكبيرة في محفظة الائتمان(حاكم و حمد، 2013، ص 164) ومن أهم المخاطر النظامية نذكر:

أ.1.مخاطر السوق: إن تعرض البنوك التجارية إلى مخاطر السوق يأخذ عدة أشكال، سنحاول دراستها بعد عرض أهم التعاريف التي تناولت هذا المفهوم:

- هي عبارة عن الخسائر الناتجة عن تقلبات في أسعار ومعدلات السوق المالي (أسعار الأصول ومعدلات الفائدة...الخ) وهي بذلك تصنف ضمن فئة مخاطر المضاربة، حيث أن تحركات الأسعار من الممكن أن ينتج عنها خسائر كما يمكن أن تنتج عنها أرباح للبنك .

- كما أن هناك من يعتبر مخاطر السوق بأنها " المخاطر التي تنشأ عن التغير في الظروف الاقتصادية والسياسية أي تغير المناخ الاقتصادي والسياسي العام للدولة، والتي ينعكس تأثيرها على التزامات وأصول البنك. فإن خطر السوق يمكن أن يأخذ عدة أشكال يمكن تصنيفها إلى أربعة أنواع هي (نجار ، 2013/2014، ص 184):

- مخاطر أسعار الفائدة؛
- مخاطر أسعار الصرف؛
- مخاطر أسعار الأوراق المالية؛
- مخاطر أسعار السلع؛

أ.2. قياس المخاطر النظامية: ويمكن قياس المخاطر النظامية من خلال معامل بيتا (Beta Coefficient) الذي يمثل المتغير الرئيسي لنموذج تسعير الموجودات الرأسمالية (CAPM) الذي يقيس التغير النسبي في عوائد الورقة المالية فهو مقياس إحصائي يقيس حساسية عوائد الورقة المالية للتغيرات في عوائد السوق، يبين المقياس العلاقة بين المتغيرات في عوائد الموجود (السهم) استجابة للتغيرات في عوائد السوق، ويحسب معامل بيتا على الصيغة التالية (علاء و فاضل ، 2009، ص 132) :

$$Bi = \frac{COV(ri,rm)}{var(rm)} \quad \text{حيث أن :}$$

B = معامل بيتا.

$COV(ri,rm)$ = التباين المشترك بين عائد السهم (ri) وعائد السوق (rm).

$var(rm)$ = التباين لعوائد المحفظة.

ب. المخاطر الانظامية: وهي المخاطرة التي تنفرد بها منظمة معينة دون غيرها من المنظمات الأخرى فالتقلب في عوائدها يعود إلى أسباب تتعلق بها، وتسمى هذه المخاطرة بتسميات متعددة منها المخاطرة القابلة للتنوع، والمخاطرة التي يمكن تفاديها، والمخاطر اللاسوقية والمخاطر المتبقية (علاء و فاضل ، 2009، ص 133).

فهناك مخاطر السيولة، مخاطر تشغيلية، مخاطر الائتمانية .. الخ ، سنركز في بحثنا هذا على المخاطر الائتمانية.

ب.1. المخاطر الائتمانية: فقد عرف أحد المصرفيين الخطر الائتماني بأنه الخسائر التي تحدث للبنك نتيجة عدم مقدرة العميل على سداد القرض وفوائده، وتعزى المخاطر إلى عدة عوامل داخلية وخارجية منها ضعف إدارة الائتمان وكذلك إلى الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (عبد المطلب ، 2010، ص 253) .

ب.2. تقسيمات المخاطر الائتمانية: كما أن المخاطر الائتمانية تقسم إلى (سامر، 2008، ص 137-138):

- مخاطر إقراضية مباشرة **Direct Lending Risk**: وهي مخاطر تتعلق بعدم سداد القرض وأنواع الإئتمانات الأخرى.

- مخاطر إقراضية محتملة **Contingent Lending Risk**: وهي مخاطر ترتبط بالائتمان غير المباشر مثل الاعتمادات والكفالات والتي يمكن أن تتحول إلى مخاطر إقراضية مباشرة طيلة حياة الاعتماد أو الكفالات.

- مخاطر المصدر **Issuer Risk**: ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب تغير وضع المصدر لسندات الدين مما ينتج عنه تغير في قيمة السند تؤدي إلى خسارة.

- **مخاطر ما قبل التسويات Resettlement Risk** : وهي مخاطر تتعلق بعدم قدرة أحد الشركاء التجاريين على تسديد التزاماته.
 - **مخاطر التسويات Settlement Risk**: تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من أنه نفذ التعهد المطلوب منه.
 - **مخاطر التحصيل Clearing Risk**: وهي مخاطر تنشأ نتيجة إجراء تحويل بناء على تعليمات أحد العملاء وقبل أن يقوم بالدفع.
- ولابد من التوضيح أن المخاطر الائتمانية تشكل الجزء الأكبر من المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري.
- ب.3. خصائص المخاطر الائتمانية:** تمتاز المخاطر الائتمانية ببعض الخصائص نذكر منها (سامر ، 2008، ص 137-138):
- إن المخاطرة الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر يركز على ركني الخسارة والمستقبل.
 - لا تقتصر المخاطرة الائتمانية على نوع معين من الائتمان بل على جميعه، ولهذا فان جميع القروض و الإئتمانات محفوفة بدرجة معينة من المخاطرة، بل لا يمكن لأي مصرف أن يستمر بأعماله إذا لم يتعرض إلى بعض القروض المحفوفة بالمخاطر.
 - تتمثل المخاطرة الائتمانية عن أي خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدتها سواء كان في المبلغ الائتماني (المبلغ الأصلي وفوائده) أو في توقيتات السداد، حيث أن المخاطرة الائتمانية لا تتعلق بعملية تقديم القرض أو الائتمان فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه.
 - إن المخاطرة الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها العميل ولا يواجهها المدين، ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح ائتمانا، بنكا كان أو لمنشأة مالية أو منشأة أعمال تباع بالآجل.
 - إن السبب الرئيسي وراء المخاطرة الائتمانية هو المدين بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل الائتمان وفوائده.
 - لا تختلف وجود المخاطرة الائتمانية فيما إذا كان المدين شخصا حكوميا أم لا، إذ أن القروض الممنوحة إلى منشآت الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطرة ائتمانية على الرغم من أن البعض يشير إلى أن مخاطرة القروض الحكومية تكون معدومة لأن لا يمكن للحكومة أن تمتنع عن سداد القرض، إلا أن الشواهد تشير إلى أن البنوك تعاني من عدم قدرة بعض المؤسسات الحكومية في التسديد، وقد سميت هذه الحالة "بأزمة المديونيات العامة" بسبب ضخامة حجمها.

5.2. اتفاقيات بازل

أ. إتفاقية بازل I:

لقد وافق أعضاء لجنة بازل خلال جوان 1988، على مقررات لجنة بازل بشأن المعيار لكفاية رأس المال والذي يضع حد أدنى للعلاقة بين رأس المال بمفهوم أكثر شمولاً من ناحية، وبين الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة بأوزان من ناحية أخرى، كما إهتمت لجنة بازل بمجموعة من المواضيع المتعلقة بالأعمال البنكية والتي تمثلت في :

أ. 1. مكونات كفاية رأس المال: إذ يعتبر رأس المال خط الدفاع الأول لأي بنك ويتكون من (طيفور ، 2017، ص 88-89) :

● رأس المال الاساسي: وهو رأس المال المتكون من رأس المال النظامي (المدفوع)، الاحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة.

● رأس المال التكميلي (المساند): ويجب ألا يزيد مجموع رأس المال المساند عن 100 % من مجموع رأس المال الأساسي، ويتكون من الاحتياطات غير المعلنة، احتياطات إعادة تقييم الأصول، مخصصات المخاطر، و القروض المساندة.

● المخدوفات (الإستبعادات): يحذف من رأس المال الأساسي شهرة البنك إذا تضمنتها الأصول، الاستثمار في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والإستثمارات المتبادلة (المزدوجة) في رؤوس أموال البنوك.

أ. 2. تصنيف الدول من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: تم تصنيف الدول في تقرير اللجنة إلى مجموعتين (أمن ، 2013، ص 64):

● المجموعة الأولى : وهي تشمل مجموعة الدول ذات المخاطر - المتدنية - ، والتي تضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية بإعتبارها من الدول التي عقدت ترتيبات إقراضي خاصة مع الصندوق النقد الدولي، حيث ترى لجنة بازل أن مجموعة محددة من دول العالم ممثلة في هذه الدول يمكن أن يحدد التزامات حكوماتها المركزية أو البنوك المسجلة بها وزن مخاطر يقل عن المخصص لباقي العالم.

● المجموعة الثانية : وتشمل باقي دول العالم، واعتبرت لجنة بازل دولاً ذات المخاطر العالية.

أ. 3. تحديد أوزان المخاطر: لقد أخذت لجنة بازل I بعين الإعتبار التباين في مخاطر موجودات (الأصول) البنوك، وعليه قسمت تلك الأصول إلى فئات رئيسية، بناء على درجة المخاطر لكل فئة منها، حيث أنها أعطت أوزاناً ترجيحية (0% ، 10% ، 20% ، 50% ، 100%) بناء على درجة مخاطر الأصول (البنك المركزي الاردني، 2017).

ب. اتفاقية بازل II:

تستند اتفاقية بازل II إلى ثلاث دعائم رئيسية تتمثل في:

ب.1. **الدعامة الأولى** : وتتمثل في تحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس مال البنوك وذلك بالنسبة لكل خطر من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، وأصبحت نسبة كفاية رأس المال حسب بازل II تحسب كمايلي (هبال ، 2012، ص 86):

$$\text{الحد الأدنى لرأس المال} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مخاطر التشغيل} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر الائتمان}} < 8\%$$

ورغم أن الإطار الجديد للاتفاقية لم يرفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عن المستويات السابقة 8%، إلا أن إدراج أنواع جديدة من المخاطر (مخاطر التشغيل) يؤدي إلى زيادة كبيرة في متطلبات رأس المال، وبذلك حتى تصل المصارف إلى ذات المعدل أو المحافظة عليه فمن المطلوب العمل باستمرار على زيادة رأس المال - البسط - في ظل التزايد المستمر للمخاطر التي تتعرض لها المصارف - المقام - والتي تم تعديل أوزانها فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدولة وتقييم المصارف والمؤسسات

كما تم توسيع مفهوم المخاطر لتضم (نجار، 2013، ص 276):

- **المخاطر الائتمانية**: تم إدخال تعديلات جذرية مست معاملات ترجيح المخاطر فلم تعد الأوزان تعطي حسب الطبيعة القانونية للمقترض، بل حسب نوعية القرض في حد ذاته، فالأوزان مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية.
- **مخاطر السوق**: لم يحدث تغيير جوهري في كيفية حساب المتطلبات الرأسمالية لمواجهة المخاطر، ولكنها سمحت للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد المخاطر، وأعطتها حرية اختياراً مناهج مبسطة أو أكثر تعقيداً في هذا التحديد حسب حجم البنوك وقدرتها على التعامل مع تلك مخاطر.
- **المخاطر التشغيلية**: إهتمت لجنة بازل II بالمخاطر التشغيلية، فحددت ثلاثة أساليب وهي (خضراوي ، 2009):

- **أسلوب المؤشر الأساسي**: يتعين على البنوك أن تحتفظ برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل بما يساوي متوسط نسبة ثابتة من إجمالي إيرادات البنك لآخر ثلاث سنوات يحقق فيها البنك أرباح.
- **الأسلوب المعياري**: ليتم استخدام هذا الأسلوب لابد من توفر شرطين، الأول وجود إدارة مخاطر فعالة ورقابة متشددة والثاني التحقق من أن رأس المال المحتسب يغطي المخاطر التشغيلية بالفعل، ويتم احتساب متطلبات رأس المال وذلك بتصنيف مصادر المخاطر تبعاً لوحدة العمل وتبعاً للخدمات المصرفية المقدمة .
- **أسلوب القياس المتقدم**: وحسب هذا الأسلوب تترك للبنوك الحرية إحتساب متطلبات رأس المال وفق برامج إحصائية توافق عليها الجهات الرقابية بالدولة .

ج. إتفاقية بازل III: تناولت اتفاقية بازل III ثلاثة ملفات هي :

- متطلبات الأموال الخاصة.

- خطر السيولة.

- الخطر النظامي.

كما أوجبت اتفاقية بازل III التحقق من أن أي تعرض للمخاطر يجب أن يقابله تغطية من عناصر رأس المال التي من المفروض امتيازها بجودة عالية، فعلى البنوك تغطية الأمور التالية فيما يتعلق بمتطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال (دهبي، 2013، ص 104-105):

● تحديد وتعريف عناصر رأس المال.

أ. رأس المال العادي (بالشريحة الأولى لرأس المال).

ب. الشريحة الأولى لرأس المال.

ج. رأس المال الاجمالي (شريحة 1 + شريحة 2).

كما يجب أن يضل عند الحد الأدنى 10% من الاصول المرجحة بأوزان المخاطر.

● تحديد معايير تصنيف رأس المال الأساسي والعناصر الاضافية للشريحتين 1 و 2.

● الحدود والسقوف.

3. تحديثات تطبيق مقررات لجنة بازل في إدارة المخاطر الائتمانية

1.3. التحديات في البنوك العربية:

● لا بد للأقطار العربية من تطبيق مقررات لجنة بازل II وإن كانت إلى حد ما غير عادلة بحق هذه الدول، وبالفعل فقد هيأت معظم الدول العربية جهازها المالي والمصرفي من أجل تطبيق المقررات، وذلك لأن هذه الدول تعمل في ظل النطاق الدولي وأن المصارف العربية أصبحت منفتحة في تعاملها مع المصارف والأسواق العالمية، فإن هنالك العديد من فروع المصارف العربية في الخارج وهنالك استقبال واضح في الدول العربية لفروع المصارف الأجنبية في بلدانها، وكذلك مشاركات المصارف العربية في المتدييات العالمية التي تعالج مشاكل الصناعة المصرفية كالمؤسسة المالية الدولية ومؤسسة المصارف العربية، من إتباع مقررات لجنة بازل، لكنها اعترضتها بعض الصعوبات من أجل تطبيق تلك المقررات نذكر منها (مصطفى ، 2007، ص 255-257):

- التعديلات على مفهوم كفاية رأس المال وطرق حسابه ونسبته فإن الأنظمة المصرفية العربية غير متطورة، ولا تتوافر على أنظمة رقابية قادرة على قياس ومعالجة المخاطر المعقدة والمتطورة، وكذلك إن معظم الدول العربية ومؤسساتها ليست موضع تقييم وتصنيف في الوكالات العالمية لذلك فهي تطبق وزن المخاطر 100% .

- وقد صنفت لجنة بازل I الدول العربية بأنها دول عالية المخاطر مما يؤثر على حجم الاستثمارات الأجنبية للمصارف العربية وعلى استثمارات المصارف العربية في الخارج ويتطلب تطبيق مقررات لجنة بازل II من الدول العربية زيادة جديدة إلى رأس مالها لتغطية المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق مما يؤثر على البلدان العربية المقترضة

ويعرض المالية العامة لهذه البلدان إلى اختلالات عميقة، وعلى أية حال فإن معايير كفاية رأس المال لها أثر مهم على النشاط الاقتصادي، عن طريق التأثير على أداء هذه البنوك وسلوكها، وتعرض دراسة صدرت 2002 باسم Chiuri, Ferri, and Majnoni أدلة تجريبية، على أن نسب كفاية رأس المال الجديدة ربما أسهمت في حدوث تخفيض حاد في الائتمان المصرفي وحدث نقص في السيولة الكلية في البلدان النامية بشكل عام والبلدان العربية بشكل خاص، ومن المرجح أن تكون تلك الآثار غير متجانسة بين البنوك وبين البلدان، فالبنوك التي تواجه قيوداً على رأس المال من الأرجح أن تقيد الائتمان بقدر أكبر مما تلجأ إليه البنوك التي لا تواجه قيوداً من هذا القبيل ومن الممكن أن تؤدي زيادة الاعتماد على رؤوس أموال البنوك إلى زيادة تشابك عملية إدارة السياسة النقدية، وعلى وجه الخصوص قد يشكل مستوى رؤوس أموال البنوك قيد على جهود السلطات النقدية الرامية إلى توسيع نطاق السيولة في السوق، على سبيل المثال: إن أرادت السلطات النقدية أن تزيد عرض النقد إما بشكل مباشر عن طريق الاحتياطات الإلزامية أو بشكل غير مباشر عن طريق عمليات السوق المفتوحة، قد يخفق هذا الجهد إذا كانت البنوك تواجه قيوداً على رأس المال. وما لم تستوفي البنوك الحد الأدنى لرأس المال القائم على المخاطر والبالغ (8%) أو ما لم تستوفي حد أدنى تنظيمي آخر، فإنها لن تكون قادرة على تقديم القروض. ومن الطبيعي تحاول البنوك استباق هذا الوضع بأن تحتفظ بالمزيد من رأس المال وتتحاشى التعرض لقيد على رأس المال. ولكن رأس المال يقترن بتكلفة ونتيجة لذلك قد يؤثر هذا على مستوى الاقتراض من البنوك ويؤثر معه على نشاط الأسواق، أما اتفاقية بازل II التي تعمل على تقوية الروابط بين الاقتراض من البنوك وبين رؤوس أموال البنوك، فمن المرجح أيضاً أن تؤدي حدوث صدمة سلبية تضرب الميزانيات العمومية للمقترضين إلى إحداث أثر معاكس على رؤوس أموال البنوك. ومن ثم يؤدي ذلك إلى التدهور في جودة الميزانيات العمومية للمقترضين من جراء ما يحدثه تراكم الخسائر من أثر سلبي على رأس المال السهمي للبنوك. وتؤدي هذه الآثار مجتمعة إلى تضخم الطابع المسائر للاتجاهات الدورية في شروط كفاية رأس المال. وبقدر ما تكون بلدان الأسواق الصاعدة قائمة على البنوك، والأرجح أن تعاني من الصدمات السالبة، بقدر ما يعني ذلك أن يمر وقت أطول بكثير حتى تتعافى تلك الاقتصادات من مراحل الهبوط. وسوف تتأثر الحكومات أيضاً في ظل اتفاقية بازل II، - رغم اتفاقية بازل II أبقت على نفس الحدود الدنيا المتعلقة برأس المال الإلزامي المرجح بالمخاطر، فإنها تقترح إجراء تقدير لمراتب الجدارة الائتمانية للمقترضين على أيدي هيئات خارجية في حالة البنوك التي لا يتوافر لديها نظام داخلي خاص لتقدير مراتب الجدارة الائتمانية، ومن ثم إذا كانت هيئات تقدير مراتب الجدارة الائتمانية ترى أن الحالة المالية للحكومة المعنية تعد حرجة، فسوف يعني إعطاء مرتبة متدنية للكيان السيادي المعني فرض رسم أعلى على رأس المال، ولتحاشي هذا الرسم أو مخاطرة تخفيض مراتب الجدارة الائتمانية، قد تلجأ البنوك المحلية وكذلك البنوك الأجنبية إلى تخفيض الإقراض إلى الحكومة، وقد يؤدي هذا بدوره إلى سعي الحكومات إلى إيجاد سبيل آخر لتمويل احتياجاتها وقد يمثل ضغطاً عليها لإعادة ترتيب نفسها من الداخل في مجال المالية العامة.

● تقرير رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية

تحدث رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية د. جوزف طرييه قائلاً (مجلة اتحاد المصارف العربية، 2018، ص 32-34):

- بدأ العالم يتحدث عن تجنب المخاطر وليس إدارتها، فبدلاً من الممارسات السليمة لتقييم المخاطر أصبحنا نتحدث عن استقصاء المخاطر، كرد فعل على التشدد في تطبيق المعايير التنظيمية والتشريعات والقوانين العابرة للحدود خوفاً من العقوبات الاقتصادية والمالية. وقد توسع أخيراً انتشار ظاهرة تجنب المخاطر بمتطلبات الحيلة والحذر والعناية الواجبة التي تفرضها السلطات الرقابية والبنوك المراسلة، مثل التشدد بالحصول على المعلومات الواجبة عن الزبائن مثل **اعرف عميلك** وغيرها من إجراءات التحقق عن الزبائن أو العملاء أو القطاعات.
- وتابع د. طرييه وقال قد يفضل عدم التعامل مع هذه الأنواع من الزبائن والعمليات، وهذا ما يعرف بظاهرة De-Risking وهنا تكمن إشكالية المعالجة، ففي حال اعتمد المصرف خيار التخلي عن بعض العمليات أو العملاء، يكون قد خسر بعض الزبائن من باب الشك، وساهم في الوقت نفسه في تنامي ظاهرة صيرفة الظل (Shadow Banking)، حيث تبرز مشكلة جديدة وهي إمكانية ظهور قنوات مالية غير خاضعة لأي نوع من أنواع الرقابة. والحل الموضوعي في هذا المجال يتطلب تشدداً أكثر في الرقابة الداخلية والتوسع في المعلومات « **إعرف عميلك** » والمعطيات الهادفة إلى تطبيق أشمل لقاعدة وتوسيع آليات التنسيق والتعاون ما بين القطاع المصرفي والسلطات الرقابية والقضائية والأمنية.

2.3. التحديات في القطاع المصرفي الجزائري

تلعب البيئة المصرفية الجزائرية دوراً هاماً أساسياً في زيادة المسافات بين مقررات ومعايير لجنة بازل، وإمكانية تطبيقها بسهولة ويسر في النظام المصرفي الجزائري.

أ. **سمات النظام المصرفي الجزائري:** فهذه البيئة تغلب عليها سمات تفردت بها دون غيرها، من حيث (لعارف، 2013، ص 210-213):

- عدم الوضوح في غط الإدارة، التدخل الكبير للدولة في شؤون العمل المصرفي، والملكية العظمى للبنوك العمومية للأصول في النظام المصرفي الجزائري على حساب باقي البنوك الأخرى، وكذلك غموض وارتباك في المستهدفات وضعف الكفاءة في توظيف الموارد.

- ولقد أفرزت هاته الصفات أنساق ونظم إدارة تؤكد على مركزية القرار، بدلا من إدارة قائمة على تبيين وتقييم الأداء، فمركزية القرار منحت سلطات غير محدودة لعدد من الأفراد من الذين لهم سلطات ومواقع مسؤولية مؤثرة في هذه البنوك، وهؤلاء اعتمدوا على التقييم الذاتي لمعظم النشاطات التي تقوم بها المؤسسات المالية، بما في ذلك قرارات منح الائتمان، الذي يعتبر أحد ركائز النشاطات المصرفية، بدلا من الإعتماد على التحليل والتقييم الدقيق للمخاطر الناتجة من عملية الإقراض للوصول إلى حجم من المخاطر مقبول يجنب هذه المؤسسات المالية مخاطر إفلاس وضعف المركز المالي، كما تعتمد مؤسسات الدولة بشكل واضح على البنوك في إنجاز كافة مشاريعها من خلال عمليات

إقراضية موسعة، تراكمت ديونها عبر الزمن دون الإلمام الكامل بمصادر البيانات الموضحة للضمانات ونشاطات المؤسسات المقترضة مما نتج عنه خسائر كبيرة للبنوك.

- إن ما يميز النظام المصرفي الجزائري الحالي هو سيطرة البنوك العامة الستة على النشاط البنكي، والمساهمة الكبيرة للقطاع العام وسيطرته على عمليات البنوك، الأمر الذي لا يسمح بوجود منافسة حقيقية تخدم مصلحة المتعاملين الاقتصاديين، كما تقوم البنوك العامة بممارسة نشاطها مع زبائنها المعتادين (المؤسسات العامة) فتمنح لهم الأولوية على حساب القطاع الخاص الناشئ الذي يحتاج إلى التمويل البنكي خصوصا في بداياته.

- فالبنوك الجزائرية في علاقتها مع المؤسسات العامة لم تكن تراعي في منحها للائتمان لا حسن أداء المؤسسات ولا كفاءة المشروعات الممولة، بل اقتصر دورها في ضمان تمويل المؤسسات العامة من أجل ضمان استمرارية هذه الأخيرة، الأمر الذي خلق للبنوك عدة صعوبات واختلالات في حساباتها مازالت إلى اليوم تعاني منها.

- وكذلك الشأن بالنسبة للقطاع الخاص من خلال إلزام البنوك بتمويل مشاريع لتشغيل الشباب كثيرا ما تفتقد للفعالية والكفاءة وحتى الصرامة التي تمكنها من رد مبلغ القرض، أضف الى ذلك سوء الإدارة وغياب ثقافة مصرفية لدى العديد من مدراء وموظفي البنوك.

ب. صعوبات تتعلق بدرجة تقييم الجدارة الائتمانية للبنوك الجزائرية (لعراف، 2013، ص 221):

ليس من السهل على البنوك والمؤسسات المالية الصغيرة والمتوسطة الاستناد إلى نظم ونماذج تقدير المخاطر الداخلية المتقدمة، مما يضطرها إلى الإعتماد في معظم الاوقات على مؤسسات لتقديم الجدارة الائتمانية، لذلك فهي تلجأ أحيانا لمؤسسات التقييم المحلية والتي تتسم بتقييم أقل دقة وأقل تكلفة، إذا ما قورنت بمؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية العالمية.

الخاتمة:

تعتبر إدارة المخاطر في البنك التجاري من أهم الإدارات خاصة المخاطر الائتمانية، ففيها يبرز البنك مدى تحكمه في حسن التسيير، وتمكنه من زيادة تنافسيته والحفاظ على مكانته في السوق، لذا جاءت معايير بازل لتعطي معايير مدروسة تمكن البنك في زيادة المتانة المالية، فجاءت نسبة كفاية رأس المال والحث على الرقابة وطرق التصنيف الائتماني وغيرها كأحد ركائز لجنة بازل، لكن تطبيقها وفي الوقت المحدد، لم يكن بالأمر السهل على البنوك المتطورة فما بالك بالبنوك العربية، لذا كانت إشكالتنا عن التحديات التي تعيق التطبيق الحسن لإتفاقية لجنة بازل في إدارة المخاطر الائتمانية، حيث كانت النتائج المتوصل إليها:

- كلما سعى البنك التجاري التوسع في خدماته من أجل الرفع في إيراداته توجب عليه تقبل المخاطر التي تنجر من ذلك.

- تنوع البنك لخدماته ليس خيارا بل ضرورة يفرضها السوق وهذا من أجل إرضاء عدد أكبر من المتعاملين.

- يجب الالتزام بمعايير بازل لتسيير الحسن في إدارة المخاطر خاصة المخاطر الائتمانية.

- إن طريقة التصنيف الائتماني وتكلفته والحفاظ على الحد الأدنى لرأس المال لمواجهة المخاطر يبقى هاجسا أمام البنوك العربية .
- يجب مواجهة المخاطر وعدم تجنبها وزيادة رأس المال البنوك بشكل مستمر وإعداد كوادر فنية قادرة تقييم والمراقبة لحالة العميل.
- يجب إعطاء البنوك الجزائرية الاستقلالية التامة في تسيير إدارة الائتمان وعدم خضوعها لقرارات سياسية .

التوصيات:

- إن البيئة المصرفية بيئة متغيرة لذا تحتم على البنوك التجارية الأخذ بالحسبان بحتمية التعرض للمخاطر وهذا أثناء مزاولتها لنشاطها، وعليه يجب أن تكون متحركة في الأساليب والإجراءات التي تمكنها من إحتواء تلك المخاطر ويتأتى لها ذلك عن طريق:
- تأهيل العنصر البشري لديها عن طريق التكوين المتخصص، وهذا حتى يكونوا على دراية تامة بما يحدث في الساحة المصرفية الدولية.
- يجب ممارسة الرقابة المصرفية وبصفة دورية وهذا لتدارك الانحرافات غير مرغوبة.
- إلزام بمعايير بازل وكل القوانين التي تسمح بالتنبؤ وقياس المخاطر وزيادة الحيلة والحد.

المراجع المستعملة:

- أحمد عبد النبي محمد . (2010). الرقابة المصرفية (الإصدار الطبعة الأولى) . عمان ، الأردن: زمزم ناشرون وموزعون.
- آل شبيب كامل دريد . (2012). إدارة البنوك المعاصرة (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- البنك المركزي الاردني- <http://www.abj.org.jo/ar> . (08 08, 2017) . <http://www.abj.org.jo/baselcommittee.aspx> .
- البياتي فاضل طاهر، و ميرال روجي سماره. (2013). النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع.
- الرقيبات عبد المجيد غازي. (2014). المصارف والمؤسسات المالية (الإصدار تاطبعة الأولى). عمان ، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- الشمري راشد صادق. (2014). إدارة العمليات المصرفية. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- بلعزوز بن علي ، عبد الكريم قندوز، و عبد الرزاق حبار. (2013). إدارة المخاطر: إدارة المخاطر - المشتقات المالية- الهندسة المالية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان ، الاردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

- جلدة سامر . (2008). البنوك التجارية والتسويق المصرفي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- حاكم , م و حمد, ع. ر. (2013). حوكمة البنوك وأثرها في الاداء والمخاطرة. عمان, الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- حسين الوادي محمود، محمد سمحان حسين، و محمد سمحان سهيل . (2014). النقود والمصارف (الإصدار الطبعة الثانية). عمان، الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- حنا نقولا عيسى مهندس. (2010). إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان ، الأردن: دار الراية.
- خضراوي نعيمة. (2009). ادارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية - حالة بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية وبنك البركة الجزائري. رسالة ماجستير تخصص نقود ةتمويل. بسكرة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- دهي ريمة. (2013). الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003 - 2011). دكتوراه في العلوم الاقتصادية . قسنطينة، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.
- زيد أيمن . (2013). إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية القرص الشعبي والمجموعة العربية المصرفية الجزائر. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الية وبنوك . المسيلة، الجزائر.
- طيفور محمد أمينة. (2017). الدراسة المحاسبية وحدود الافصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المماثلة في ظل - IAS/IFRS حالة الجزائر-. دكتوراه محاسبة مالية وبنوك . شلف، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.
- عبد الحميد عبد المطلب . (2010). الإئتمان المصرفي ومخاطره " منهج متكامل " (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- فرحان طالب علاء ، و راضي الغزالي فاضل . (2009). إدارة التحديات الاستراتيجية في البنوك (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- كامل الرشيد مصطفى . (2007). مدى إمكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع اشارة الى العراق. مجلة الإدارة والاقتصاد.(67)
- لعراف فائزة. (2013). مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل 2 وأهم انعكساته (الإصدار الطبعة الأولى). الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
- مجلة اتحاد المصارف العربية. (ابريل، 2018). الملتقى السنوي لادارة المخاطر في المصارف العربية.(449) .

- نجار حياة. (2013). اتفاقية بازل 3 و آثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. (13)
- نجار حياة. (2014/2013). إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقية بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية. 369. سطيف، الجزائر.
- هبال عادل. (2012). إشكالية القروض المصرفية المتعترة - دراسة حالة الجزائر -. رسالة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي. جامعة الجزائر 3، الجزائر.